# «وربة»: 7 فائزين في سحوبات «السنبلة»

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحب السنبلة نصف السنوي الأول وذلك بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة عبر إذاعة نبض الكويت 88.8.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال السحب، فقد توج شاهين فوزي إسماعيل عبد الله بالجائزة الكبرى والبالغة 100،000 د.ك، بينما توج امر راشد اجفين الفضلي بالجائزة البالغة 50،000 د.ك، وبالنسبة لجوائز الـ 10،000 فقد توج بها 5 فائزين لكل فائز مبلغ 10،000 د.ك بإجمالي 50،000 د.ك وهم التالية أسماؤهم: محمد زيد عايض العتيبي، خزنه محمد فهد الصالح، بخيته عبد الله محمد العجمي، فهد زهير عبدالمحسن الزامل، خالد فهد محمد العجمي.

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرصٍ للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

# 16.1 مليار دينار إيرادات متوقعة للسنة المالية الحالية

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – يونيو 2021 أنه بانتهاء شهر يونيو 2021 انتهى الشهر الثالث من السنة المالية الحالية 2021/2022، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يونيو نحو 72.9 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 27.9 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 62% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأعلى أيضاً بنحو 42.9 دولار أمريكي عن معدل السعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 30 دولار أمريكي للبرميل.

وكانت السنة المالية الفائتة 2020/2021 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 43.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يونيو 2021 أعلى بنحو 67.4% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 17.1 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 90 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يونيو بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما – وهو افتراض قد لا يتحقق – فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 14.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 5.2 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 9.1 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.8 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 16.1 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 23 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2021/2022 عجزاً قيمته 6.9 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات ثلاث شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

### حان الوقت لتعديل مصادر الدخل للمالية العامة

# «الشال»: على هيئة الاستثمار الإفصاح عن الأرقام الحقيقية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الهيئة العامة للاستثمار، لقد تأسست الهيئة العامة للاستثمار بكيانها القانوني الحالي في عام 1982 بعد أن كانت إدارة في وزارة المالية إلى جانب مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، ذلك ليس مهماً، المهم هو أن فكرة تأسيس أول صندوق سيادي في العالم كان منشأها الكويت في عام 1953، وذلك الصندوق هو النواة لكيان الهيئة الحالي. يقول البعض بأن الفكرة جاءت في الأساس من دولة الحماية، أو بريطانيا، ودافعها كان دعم الجنيه الإسترليني المنهك بعد أن فقدت بريطانيا دور الجنيه عملة احتياطي عالمي بعد خسائر خوضها حربين عالميتين في النصف الأول من القرن الفائت. وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكن الكويت الواعية كانت حينها منشأ كل الأفكار الذكية، المخطط الهيكلي واحصاءات السكان والتعليم العام وتعليم البنات والابتعاث وتحويل الكويت مركزاً للمنظمات الإقليمية وغيرها، كلها كانت قرارات سليمة، ولا يعوز إدارتها في ذلك الحين القدرة على الابتكار، أو تمييز الغث من سمين الأفكار أياً كان مصدرها. وكان تقنينه في عام 1976 قرار صحيح شاملاً ضرورة تعزيزه بإضافة 10% من الإيرادات العامة السنوية إلى رصيده مع حظر السحب منه، وصدر قانون رقم (18) في عام 2020 بوقف إضافة الـ 10% إليه.

والغرض من تكوين الاحتياطيات المالية، هو من جانب تعويض فاقد أصل النفط الزائل، ومن جانب آخر، ضمان عدالة توزيع إيراداته ومنافعه ما بين الأجيال المتعاقبة، ففي بلد لم يتجاوز عدد سكانه في عام 1957 نحو 206.5 ألف نسمة، ضمنهم 113.6 ألف نسمة كويتيون، أي نحو 4.4% فقط من إجمالي عدد سكانه حالياً، لن يستطيع مواجهة متطلبات المستقبل ما لم يستبدل النفط بما يكفي من نقد ويجيد استثماره ليحقق الحد الأدنى من احتياجات سكانه المتنامية والمستدامة. وفترات رواج سوق النفط، أو رواج أسواق العالم المالية، عادة ما تكون قصيرة، وهي أفضل الفترات لبدء مشروعات الإصلاح المالي والاقتصادي، وفي علم المالية العامة، لا يحتسب بيع الأصل إيراد، والبديل المستدام المتاح حالياً وحتى بدء نشاط اقتصادي حقيقي، هو دخل الاستثمار.

وكنا الأسبوع قبل الفائت بانتظار جلسة مجلس الأمة السنوية اليتيمة التي تستعرض فيها الحكومة الحالة المالية للدولة، وهي جلسة سرية، ولكن، من معلوماتها المتسربة في الماضي كنا نصل إلى تقدير، صحيح في الغالب، لحجم احتياطيات الأجيال القادمة. وتعطلت الجلسة، وفض دور الانعقاد لقرابة الشهور الأربعة، ومعه غابت فرصة الحصول على المعلومة في عالم يعيش ثورته الرابعة، أو ثورة المعلومة. وما تسرب من معلومات، هو ما ذكره مسؤولي الحكومة من أن احتياطي الأجيال القادمة حقق نمواً قياسياً وارتفعت أصوله بنحو 33%، دون ذكر أساس الرقم، ويظل تحقيق نمو قياسي أمر طيب، شكرنا ونكرر شكرنا وتقديرنا للقائمين على إدارته. ولكن، ظلت المجاهيل كثيرة وعرضه غير صحية للتقديرات المتفاوتة بشدة، وفي بلد يحتاج إلى تغيير جوهري في نهجه التنموي وسياساته، قد يتحول ذلك الزهو بنمو الأصول الاستثنائي إلى العودة إلى السياسات الاقتصادية والمالية البائسة التي أوصلت البلد إلى معاناتها الحالية.

وأول الأمور الواجب مراعاتها، هو أن الطفرة في أسعار الأصول المالية كانت في غالبيتها نتاج سياسات نقدية ومالية شديدة التوسع، وفي دول أخرى، وتلك حالة غير مستدامة، أي استثنائية، وإن كان من الطيب قطف ثمارها والعمل على خفض مخاطر المستقبل لها، إلا أن مخاطرها في ارتفاع وتكرارها شبه مستحيل. ثاني الأمور، هو ضرورة الافصاح عن الأرقام الحقيقية، فالوقت قد حان، وربما تأخر، على تعديل مصادر الدخل للمالية العامة من غير مستدامة إلى مستدامة، وتغيير وظيفة احتياطي الأجيال القادمة، والبدء من معرفة حجمه والحفاظ عليه وتقدير عائداته المستدامة، والمرغوبة على المدى المتوسط هي أولى المتطلبات. ثالث الأمور هو أن حجم احتياطي الأجيال القادمة لا يحسب بالمجمل، وإنما بالصافي، وما نعرفه هو أن الحكومة مدينة بنحو 60 – 70 مليار دولار أمريكي هي قيمة الديون السيادية، محلية وخارجية، إضافة إلى عجوزات التحويلات إلى صناديق التقاعد. وآخر الأمور، هو أن كل ما تقدم هو رؤى لإنقاذ بلد، جاء في زمن الإدارة العامة للبلد في شقيها التنفيذي، والتشريعي الرقابي، مشلولة، لم تلتئم بشكل صحيح على مدى 7 شهور، والإصلاح يتطلب حد أدنى من التوافق الوطني، وفي ظل هكذا وضع مأزوم، احتمالات التوافق شبه معدومة، ولا يبدو علاج في الأفق.

# «التجاري»: حلول خزينة متكاملة لطرح فئات جديدة ومبتكرة من الأصول

أعلن البنك التجاري الكويتي، ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً وأحد أكبر البنوك في الكويت، عن تدشين مشروع لإدخال أحدث الحلول التقنية إلى قطاع الخزينة والاستثمار وهي "TCS BaNCS™ for Treasury" المقدمة من شركة تاتا للخدمات الاستشارية، المؤسسة العالمية الرائدة في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاستشارات وحلول الأعمال.

وقد جاءت مبادرة البنك التجاري الكويتي بتطبيق هذه الحلول التقنية الحديثة والمتكاملة بالتعاون مع شركة تاتا للخدمات الاستشارية لمساعدة البنك على تقديم مجموعة متنوعة من منتجات الخزينة النقدية والمشتقات المالية الأخرى، مع دمج وتكامل منصات التداول والرسائل المختلفة، وإدارة النقدية والمراكز المالية بصورة آنية، فضلاً عن تعزيز الحلول المقدمة من البنك في مجال المعالجة الشاملة ، والتسوية، والمقاصة المباشرة وإدارة الضمانات و أعمال المحاسبة وإعداد التقارير وإدارة المخاطر بشكل أفضل، وتنويع فئات الأصول، بما يدفع عملية النمو المستقبلي لقطاع الخزينة والاستثمار بالبنك.

وفي معرض تعليقه على هذا

حسين العريان

المشروع، قال حسين العريان، مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار بالبنك التجاري الكويتي: "دأب البنك التجاري الكويتي على مدار عقود طويلة على تقديم خدمات مصرفية متميزة، وتعتبر أعمال الخزينة أحد الروافد الرئيسية للإيرادات التي تساهم في تحقيق ربحية مصرفنا." وأوضح العريان أن البنك التجاري يتطلع، عن طريق التعاون مع شركة تاتا TCS BaNCS ، إلى تطوير عمليات الخزينة والاستعداد الأمثل للمستقبل ، وتعزيز تجربة العملاء ، وتيسير نظم وإجراءات الالتزام الرقابي، وإضافة فئات مبتكرة من الأصول إلى منتجات وخدمات الخزينة المتعددة التي يقدمها البنك مؤكداً أن شراكة وتعاون البنك مع تاتا سوف تساعد البنك على مواجهة التحديات المستقبلية.

وتابع مبيناً، إن الحل التقني TCS BaNCS for Treasury هو أحد الحلول الذكية والسريعة والتلقائية لمعالجة وتمرير فئات متعددة من الأصول، ويوفر مستويات متقدمة ومتطورة للمعالجة المباشرة للمعاملات، ويعزز من آلية إدارة المخاطر والالتزام ويتيح تجربة متميزة للعملاء، كما يغطي جهات وإدارات وعملات متعددة لمعالجة عمليات ومهام المكاتب الأمامية والوسطى والخلفية لدى إدارات الخزينة والمتاجرة، ويدعم مجموعة متنوعة من فئات الأصول مثل المنتجات النقدية لعمليات القطع الأجنبي وأسواق المال والدخل الثابت والأسهم.

ويرى حسين العريان أن الاستعانة بالحلول المتطورة التي تقدمها شركة تاتا سوف تعزز من أنشطة قطاع الخزينة والاستثمار بالبنك التجاري الكويتي والذي يقوم بمهامه ووظائف الأساسية من خلال مكتب عمليات القطع الأجنبي الذي يضم أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي ؛ ومكتب سوق النقد والاستثمار الذي يقوم بإدارة التدفقات النقدية لحسابات النوسترو وعمليات الإقراض والاقتراض ؛ و مكتب خدمة الشركات الذي يعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى.

وتتميز الحلول التقنية المقدمة من شركة تاتا بخصائص وظيفية شاملة ودقيقة، مع تحليلات مكثفة للمخاطر تُمكن البنك من إدارة ومتابعة المخاطر التنظيمية بصورة استباقية. لقد تم تصميم هذا الحل التقني على أساس رقمي ويأتي مع واجهات برمجة وتطبيقات موحدة بحيث يسهل عملية التكامل والدمج السريع مع البرمجيات المستخدمة لدى البنك لما يتمتع به من قدرة على استيعاب وحدات ومهام متعددة داخل قطاع الخزينة والاستثمار.

# «الخليج» يطلق نظام MX.3 بالتعاون مع شركة موريكس

أعلن بنك الخليج عن بدء العمل بنظام MX.3 لتطوير وميكنة منصات الخزينة وأسواق المال، والتي تقدمها شركة موريكس العالمية الرائدة في حلول وبرمجيات التداول وإدارة المخاطر والحلول المعالجة لأسواق رأس المال.

ويعد استخدام هذه المنصة خطوة مهمة بالنسبة لبنك الخليج حيث يقوم بتطوير وأتمتة أنظمة الخزانة وأسواق رأس المال. وتقدم الشركة بنية تحتية تكنولوجية متينة تلبي احتياجات أسواق رأس المال والجهات الرقابية في الوقت الحالي، وتضمن سير العمل بشكل أكثر سلاسة عبر إدارة ومعالجة العمليات الداخلية والخارجية والمخاطر.

سامي محفوظ

وحول هذا التطور التكنولوجي الجديد، قال مدير عام الخزينة في بنك الخليج، سامي محفوظ: "نسعى في بنك الخليج إلى تحقيق الاستفادة القصوى من التحول الرقمي، لجعل بنك الخليج بنكًا رقميًا متكامل الخدمات، يرقى إلى تطلعات العملاء الحاليين والمستقبليين. ولتحقيق ذلك، أنشأنا منصة خزينة متطورة مخصصة لتلبية احتياجات العملاء، بالإضافة إلى اقتناص الفرص غير الاعتيادية المتاحة لتنويع أعمال البنك وتوسيعها. وخلال العمل على إطلاق هذه المنصة الجديدة شهدنا تجسيدًا رائعًا لثقافة العمل الجماعي التي يتميز بها بنك الخليج."

وأضاف سامي محفوظ: "نحرص دائمًا في بنك الخليج أن نكون على ثقة تامة بالجهات التكنولوجية التي نعمل معها. وشركة موريكس للبرمجيات هي واحدة من أفضل الشركات في العالم لتوفير أنظمة إدارة الخزينة وإدارة أسواق المال. ولا شك لدينا بأن إطلاقنا لمنصة "MX.3" سيحسن من نموذج عملنا الذي يرتكز على رضا العملاء، وسيرفع مستوى التميز التشغيلي في قطاعات البنك المختلفة. وعلى الرغم من Covid-19 وتحديات العمل عن بُعد، عملت إدارة الخزينة في بنك الخليج وشركائها بجد لإنجاح هذا التحول. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر شركاءنا على هذه الشراكة المهنية والعمل معنا على مدار الساعة لمساعدة بنك الخليج على تحقيق مساعيه الناجحة."

# «الكيماويات البترولية» تستقبل دفعة جديدة من المهندسين الكويتيين حديثي التخرج

استقبلت شركة صناعة الكيماويات البترولية دفعة جديدة من الكوادر الوطنية من المهندسين الجدد حديثي التخرج والذين تم تعيينهم مؤخراً حيث التقت الإدارة العليا للشركة بهم ورحب بهم الرئيس التنفيذي المهندس مطلق العازمي مؤكدا على اهتمام ودعم الادارة العليا لهم متمنياً لهم التوفيق.

جانب من اللقاء

ومن جانبه أوضح نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الادارية والمالية المهندس شافي العجمي ان الشركه قامت باعداد خطه تدريبه لتطوير المهندسين الجدد ستستمر ل 18 شهر تشتمل على التدريب الميداني في مصانع الشركه و شركات المشاركه، كما أكد دور الشباب الكويتي في تحقيق استراتيجيه الشركه في النمو في صناعه البتروكيماويات لتصبح شركة عالميه رائده في صناعه البتروكيماويات، حيث تشكل هذه الصناعة رافد مالي مهم لمؤسسة البترول الكويتيه. ومن جانبها رحبت نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع وتطوير الاعمال المهندسة نادية الحجي بالمهندسين الجدد مؤكدة على اهتمام القطاع النفطي بتدريب الكوادر الشبابية من اجل تحقيق النمو .

وبدوره وجه نائب الرئيس التنفيذي للتصنيع والتسويق المهندس حمد السبيعي نصائح للمهندسين الجدد اهمها خلق الانطباع الاول بالالتزام في العمل والاهتمام بالتدريب وعدم الانصياع للشائعات من أجل تحقيق النجاح .

### بواقع رحلتين بالأسبوع أيام الاثنين والجمعة

# «الكويتية» تطلق أولى رحلاتها إلى جنيف السويسرية

أطلقت شركة الخطوط الجوية الكويتية أولى رحلاتها التجارية المجدولة إلى مدينة جنيف في سويسرا، والتي سيتم تشغيلها بواقع رحلتان في الاسبوع من الكويت إلى جنيف خلال أيام الاثنين والجمعة وذلك اعتباراً من 9 يوليو 2021، حيث شهدت الرحلة الاولى الى جنيف مرونة ويسر وانسيابية في انهاء اجراءات السفر للمسافرين الكرام وتلبية طلباتهم على أكمل وجه والذين أثنوا بدورهم على انضباط الخطوط الجوية الكويتية في مواعيد اقلاع رحلاتها ووصولها بالاضافة إلى خدمة موظفيها لهم منذ دخولهم إلى بوابات مبنى الركاب رقم 4 ومرورهم على منطقة الوزن وحتى وصولهم إلى بوابة الصعود وتقديم أفضل خدمة لهم على متن طائراتها كما أبدوا ارتياحهم من اختيار طائرات الخطوط الجوية الكويتية ناقلاً لوجهتهم بعد ايقاف التشغيل لبعض وجهاتهم المفضلة.

وقالت الخطوط الجوية الكويتية في بيان صحافي أن ذلك يأتي في إطار منح المسافرين على متن طائرات الخطوط الجوية الكويتية خيارات أوسع وتلبية لاحتياجاتهم في السفر وتوفير وتقديم خدمة أفضل لهم من خلال اطلاق وجهات جديدة ومتنوعة كما تواصل تدريجياً إعادة افتتاح خطوطها مجدداً تماشياً مع قرار مجلس الوزراء الموقر واللجنة الوزارية لطوارئ كورونا بالسماح بتسيير رحلات مباشرة إلى 12 دولة.

ركاب الكويتية

واختتمت الخطوط الجوية الكويتية بيانها بالتأكيد على سعيها الدؤوب والمتواصل لخدمة عملائها الكرام وتوفير كافة سبل الراحة لهم أثناء سفرهم على متن طائراتها اضافة إلى تقديم خدماتها لمسافريها الاعزاء بشكل متكامل وتذليل كافة العقبات امامهم بداية من حجز تذاكر السفر مروراً بدخول مبنى الركاب رقم 4 وانهاء اجراءات السفر وصولاً إلى الصعود على الطائرة للاستمتاع بسفر مريح وآمن، متقدمة بجزيل الشكر للجهود الحثيثة للإدارة العامة للطيران المدني ولتعاونهم الملموس في خدمة قطاع النقل الجوي التجاري في دولة الكويت وتقديم كافة التسهيلات وتذليل العقبات أمام شركات الطيران التجارية، مثمنة في الوقت ذاته جميع الجهود الملموسة من قبل كافة الجهات الحكومية العاملة في مطار الكويت الدولي وبذلها قصارى جهودها لخدمة الوطن والمواطنين.

# «بيتك» يواصل الاستثمار بقوة في الرقمنة لتحقيق الاستدامة وتعزيز تجربة العميل

أكد رئيس تكنولوجيا المعلومات للمجموعة في بيت التمويل الكويتي "بيتك" – هيثم عبد العزيز التركيت، أهمية المضي قدما في تحسين تجربة العميل التي هي أولوية قصوى في المشهد التنافسي للمؤسسات، مبيّنا ان ذلك يتم عبر الابتكار والتحول إلى خدمات مصرفية رقمية متكاملة، مع التركيز على أمن البيانات وتعزيز استراتيجية الأمن السيبراني، والتحليلات المتقدمة advanced analytics، والحوسبة السحابية، وأتمتة العمليات عبر توظيف الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي AI | Machine Learning، والاستثمار المستمر في التقنيات الناشئة وشركات الـFintech، للبقاء في صدارة المنافسين وتحقيق تطلعات جميع شرائح العملاء في ظل بيئة متسارعة التحول والتطوير.

وأشار التركيت في تصريح صحفي، الى أن رقمنة العمليات المصرفية تساهم في رفع كفاءة الأداء، وتعزيز الشمول المالي وزيادة الانتاجية وخفض التكاليف، وبالتالي تعزيز الربحية، مبيّنا ان "بيتك" حقق إنجازات مبهرة ونقلات نوعية في استراتيجية التحول الرقمي، ترجمت رؤية مؤسسية ثاقبة، وبلورت طموحات العملاء، وفتحت الآفاق لمواكبة كل ما هو جديد ويشكل قيمة مضافة لتجربة العميل والعمل المصرفي ككل.